الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

Université Mohamed Boudiaf - M'SILA
Faculté des Sciences Économiques Commerciales et des Sciences de Gestion
Département Sciences de Gestion

العنـــوان:

علاقة الإنفاق العمومي بالناتج المحلي الإجمالي دراسة قياسية الجزائر من 1990 إلى 2018

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر (أكاديمي) في علوم إقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي

من إعداد الطالبين:
-شلالي طارق
-بوشريط عبد الغاني

تحت إشراف:
بلبار محمد

السنـــة الجـــامعية 2020/2019

الإهداء

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى فضاء المحبة وبحر الحنان

أمي الغالية حفظها الله.

إلى من كان له الفضل الأكبر في حبي للعلم وإصراري على النجاح

إلى كل العائلة كل واحد بلسمه.

إلى من وجدت معهم أسمى معاني الأخوة والصداقة ، أصدقائي

إلى كل زملائي وزميلاتي في العمل، المراقبة المالية لدى بلدية حمام الضلعة.

إلى كل أساتذتي، إلى من نسيهم قلمي ولم تنساهم ذاكرتي.

طارق

الإهداء

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى فضاء المحبة وبحر الحنان

أمي الغالية حفظها الله.

إلى من كان له الفضل الأكبر في حبي للعلم وإصراري على النجاح

إلى كل العائلة كل واحد بلسمه.

إلى من وجدت معهم أسمى معاني الأخوة والصداقة ، أصدقائي

إلى كل زملائي وزميلاتي في العمل

إلى كل أساتذتي، إلى من نسيهم قلمي ولم تنساهم ذاكرتي.

عبد الغاني

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

يا رب لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، نشكر الله ونحمده على توفيقه لنا في إنجاز هذا العمل.

لا يسعني في نهاية هذا العمل إلا أن أتقدم بجزيل الشكر إلى:

الأستاذ "بلبار محمد" لقبوله الإشراف على هذا العمل المتواضع والذي لم يبخل عليا بتوجيهاته القيمة

كل الزملاء والزميلات الذين ساهموا من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل المتواضع

وأسأل الله العلي العظيم أن يجعل هذا العمل في ميزان حسناتنا جميعا، فإن أصبنا فمن الله وإن أخطأنا فمن أنفسنا.

والله ولي التوفيق.

مقدمة

الفصل الأول: الإطار النظري للإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي

تمهيد

المبحث الأول:الإنفاق العام–أسس ومفاهيم عامة–

المطلب الأول:تعريف الإنفاق العام، أشكاله، مصادره وأهدافه

المطلب الثاني: تقسيمات الإنفاق العام

المطلب الثالث: قواعد وحدود الإنفاق العام وظاهرة التزايد

المطلب الرابع : أهم الآثار الاقتصادية للإنفاق العام

المبحث الثاني:ماهية الناتج المحلي وطرق قياسه

المطلب الأول:تعريف الناتج المحلي الإجمالي وأنواعه

المطلب الثاني: أهمية الناتج المحلي الإجمالي والعوامل المحددة له.

المطلب الثالث: قياس الناتج المحلي الإجمالي

المطلب الرابع: مشاكل وصعوبات قياس الناتج المحلي الاجمالي

خاتمة الفصل

الفصل الثاني : تحليل و قياس العلاقة بين الإنفاق ا لعام والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر 1990–2018 دراسة حالة

تمهيد

المبحث الأول : دراسة تحليلية لتطور الانفاق العام والناتج المحلي الإجمالي

المطلب الأول: تطور الإنفاق العام في الجزائر 1990–2018

المطلب الثاني: تطور الناتج المحلي الإجمالي و معدل النمو

المبحث الثاني :النموذج القياسي المفسر للعلاقة بين الانفاق العام والناتج المحلي الاجمالي

المطلب الأول : نموذج الدراسة و المتغيرات

المطلب الثاني : التحليل الاحصائي للنموذج

المطلب الثالث : عرض ومناقشة نتائج الدراسة

خاتمة الفصل

الخاتمة العامة

مقدمة

اختلفت المدارس الاقتصادية عبر العصور في الدور الذي تلعبه الحكومة في النشاط الاقتصادي، فمنها من تمسكت بهذا الدور ومنها من نادت بالحرية الاقتصادية ومن أبرز هذه المدارس، المدرسة الكنزية.

كما أن التدخل الحكومي في الاقتصاد من خلال سياسة الإنفاق العام على وجه التحديد لعب دورا هاما في رسم المعالم الأساسية للاقتصاد الجزائري.

تتميز الجزائر كغيرها من الدول بنظام ميزاني مميز في الاهتمام بجانب النفقات، والتي بدورها عرفت عدة أزمات اقتصادية كالأزمة البترولية سنة 1986 التي نتج عنها هشاشة وتدني الاقتصاد الوطني مما أدى إلى ضرورة القيام بعدة إصلاحات في مختلف القطاعات الاقتصادية، منها إصلاح هيكل النفقات العامة واتخاذ عدة إجراءات في هذا المجال خلال الفترة 1990/1999.

بينما شهدت الفترة مابين 2001-2009سياسة مغايرة من خلال برنامجي الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو الذين رصدت لهما مبالغ مالية ضخمة من اجل الرفع من مستويات التنمية وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

من هذا المنطلق تزايد في الآونة الأخيرة دراسة نظريات النفقة العامة التي بحثت في آليات الإنفاق الحكومي وكذا علاقته لنمو الاقتصادي، وبذلك أصبح الإنفاق الحكومي يحتل مكانة هامة في الاقتصاد نظرا للدور الذي يؤديه في الحياة الاقتصادية،فهو يعتبر أحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية التي تستخدمها الدولة لتحقيق النمو والتوازن الاقتصادي، من خلال تأثيره على مختلف المتغيرات الاقتصادية و بالأخص الناتج المحلي الإجمالي الذي يعد من أكثر المقاييس شيوعا واستخداما لقياس الأداء الاقتصادي، و بالتالي فإن سلوك هذه المتغيرات نتيجة ز يادة الإنفاق الحكومي عاملا هاما في التأثير على الناتج المحلي الإجمالي.

الإشكاليـــــــــــــة:

خضعت العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي للعديد من الدراسات التطبيقية التي توصلت إلى نتائج غير حاسمة، وقد قاد الجدل الواسع في تحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرين واتجاهها إلى ثلاث وجهات نظر: الأولى جاءت مطابقة مع مضمون قانون فانجر أي علاقة سببية أحادية الاتجاه من النمو في الناتج المحلي الإجمالي إلى نمو الإنفاق الحكومي، ووجهة النظر الثانية تتطابق مع ما ذهب إليه كينز في فرضيته بأن زيادة الإنفاق الحكومي سبب في تحقيق نمو الناتج المحلي الإجمالي، أما وجهة النظر الثالثة فقد توصلت إلى وجود علاقة سببية متبادلة (ثنائية الاتجاه) ومن هذا المنطلق تبرز لنا الإشكالية التالية:

ما طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة1990-2018؟

الأسئلة الفرعيـــــــــــــة:

مما سبق تبرز مجموعة من الأسئلة الفرعية، التي يمكن ذكرها كالتالي:

- هل توجد علاقة توازنية طويلة المدى بين الإنفاق الحكومي والناتج المحليالإجمالي؟
- هل هناك علاقة سببية بين الإنفاق الحكومي والناتج المحليالإجمالي؟
- ما طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي ؟

فرضيات الدراســــــــــــة:

- هناك علاقة توازنية بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي.
- هناك علاقة سببية مستقرة وموجبة واتجاه واحد من الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي هي علاقة حدية.

مبررات اختيار الموضـــــوع:

- محاولة إثراء الموضوع نتيجة لندرة الدراسات القياسية التي تبحث في العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.
- أهمية سياسة الإنفاق الحكومي والتي تتوجب تجسيدا صحيحا لها عن طريق قرارات واضحة المعالم ومتأسسة على منطق علمي يراعي الواقع الحقيقي.

أهمية وأهداف الدراســــــــة:

تسمح لنا هذه الدراسة بإعطاء صورة واضحة عن العلاقة الموجودة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحليالإجمالي للجزائرمن خلال أهمية الإنفاق الحكومي من الناحية الاقتصادية والاجتماعية التي ترجع إلى اتساع نطاق حدود الدولة في مجالات التدخل، وبالتالي فإن دراسة وتحليل الاقتصادي للإنفاق الحكومي باستخدام أساليب التحليل وأدوات القياس الاقتصاديمتعددة الأبعاد حيث بإمكانها أن تساعد في اتخاذ القرارات المستقبلية.

حيث تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على النقاط التالية:

- الكشف عن طبيعة واتجاه العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر
- اختبار الفرضيات المفسرة للعلاقة بين المتغيرين.
- محاولة معرفة ما إذا كان هناك علاقة طويلة المدى بين المتغيرين.
- إبراز أهمية أساليب أدوات القياس الاقتصادي، النماذج القياسية والطرق الإحصائية في تحليل الظواهر الاقتصادية

حدود الدراســــــــــــة:

لقد اقتصر الإطار المكاني للدراسة على الدولة الجزائرية الذي عرف توجه نحو سياسة مالية توسعية فيالسنوات الأخيرة باستخدام أداة الإنفاق الحكومي، وذلك لمعرفة العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والناتجالمحلي الإجمالي اللذان يع بتوان منالمؤشرات الاقتصادية المهمة.

أما من حيث الإطار الزماني فقد تم اختيار الفترة الممتدة من 1980 إلى2018 كون هذا المجال يعتبر كافومناسبلاستخدام الطرق الإحصائية والقياسية بالإضافة إلى توفر المعطيات الخاصة بالمتغيرات خلال هذه الفترة.

منهجية البحــــــــــــث:

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي لشرح مختلف متغيرات الدراسة المحتملة في الإنفاقالحكومي والناتجالمحلي الإجمالي وتوضيح العلاقة النظرية بينهما، كما استخدمنا منهج دراسة حالة لإثبات هذه العلاقة وطبيعتها في الجزء التطبيقي.

مرجعية الدراســــــــــــة:

أثناء إنجاز هذا البحث استخدمت الأدوات الآتية:

- اعتماد عدة مراجع من كتب،مجلات ، مذكرات ، تقارير ، ملتقيات.
- الاستعانة بشبكة الانترنيت من أجل الحصول على البيانات الحديثة.

صعوبات البحـــــــــــــث :

إن الصعوبات التي تلقيناها أثناء إنجاز البحث، لا تختلف في جوهرها عن تلك المألوفة لدى جل الباحثين ويمكن تلخيصهافي التضارب الكبير في بعض البيانات والإحصاءات باختلاف مصادرها.

هيكل الدراســــــــــــــة:

سنحاول في دراستنا هذه الإحاطة بالموضوع من جانبيه النظري والتطبيقي محافظين على التسلسل المنطقي والتدرج في طرحالأفكار قدر الإمكان، حيث تم تقسيم البحث إلى فصلين مسبوقة بمقدمة وتنتهي بخاتمة، فقد خصص الفصل الأول للإطارالنظري للإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي، وقد تم تقسيمهإلى مبحثين:

- المبحث الأول: الإنفاق العام-أسس ومفاهيم عامة-
- المبحث الثاني:ماهية الناتج المحلي وطرق قياسه

أما الفصل الثاني التطبيقي، فقد خصص لدراسة العلاقة بين الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي الذي تم تقسيمهأيضا إلى مبحثين هما:

- المبحث الأول: تقديم وتحليل متغيرات وأدوات الدراسة
- المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

الفصل الأول: الإطار النظري للإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي

تمهيد:

تعتبر النفقات العامة أداة تستخدمها الدولة في تحقيق الدور الذي تقوم به في مختلف المجالات، وتكتسي دراستها جانبا مهما وحيويا في الدراسات المالية،كما يتطور البحث فيها مع تطور الفكر المالي فهي بذلك تعكس جوانب الأنشطة العامة، وتبين البرامج الحكومية في شتى الميادين في صورة أرقام واعتمادات سعيا منها لتحقيق أقصى نفع جماعي ممكن.

وفي هذا الصدد يبرز الإنفاق العام كأحد أدوات السياسة المالية، والتي تعبر بشكل مباشر عن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية،ولها دور كبير في معالجة التقلبات الاقتصادية باستعمال مختلف أدواتها، أبرزها الإنفاق الحكومي، الذي مر بعدة مراحل في تطوره،وهذا التطور قد تغير بتغير دور الدولة في النشاط الاقتصادي حيث هذا الاخير يرتبط ارتباط وثيق بالدخل او الناتج المحلي الاجمالي الذي يعتبر من المؤشرات الاقتصادية التي تقيس مقدرة الاقتصاد الوطني على انتاج السلع و الخدمات المختلفة كالقمح واللحم والسيارات او كخدمات التعليم والصحة والنقل و السياحة والمعبر عنها بقيم نقدية خلال فترة زمنية معينة عادة ما تقدر بسنة.

وهدفنا من هذا الفصل هو إظهار مختلف الوسائل المتعلقة بالإنفاق الحكومي من خلال التطرق الىأسس ومفاهيم عامة حول الإنفاق الحكومي وذلك بالنسبة للمبحث الأول، أما المبحث الثاني فتطرقنا إلى ماهية الناتج المحلي من خلال إبراز أهميته و محدداته وطرق قياسه.

المبحث الأول: الإنفاق العام -أسس ومفاهيم عامة-

يرتبط تطور دور الدولة في الاقتصاد بتطور حجم الإنفاق العمومي الذي يعتبر صورة من صور تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي و وسيلة فعالة تستخدمها الدولة في تحقيق أهدافها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية التي تسعى إليها، و التي تعمل من خلالها على تحسين مؤشرات الاقتصاد و تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ومن خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى أسس ومفاهيم عامة حول الإنفاق العام .

المطلب الأول: تعريف الإنفاق العام، أشكاله، مصادره وأهدافه

من المهم تحديد مفهوم الإنفاق العام وأشكاله بالإضافة إلى توضيح مصادر وأهداف الإنفاق الحكومي.

1 تعريف الإنفاق الحكومي

يعرف الإنفاق الحكومي بأنه" مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد تنظيماتها، بقصد إشباع حاجة عامة "، وتعرف كذلك بأنها "كافة المبالغ النقدية التي يقوم بإنفاقها شخص عام لتلبية حاجة عامة "[1]،أو بأنها " تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية (الحكومة والجماعات المحلية) بقصد تحقيق منفعة عامة[2].

ويتبين من هذا التعريف ضرورة توافر ثلاثة عناصر هي: إنفاق مبلغ نقدي، صدور هذه النفقة عن شخص معنوي عام، استخدام هذه النفقة لتحقيق منفعة عامة، وذلك حتى يمكن القول بأننا بصدد نفقةعامة[3].

2 أشكال الإنفاق الحكومي:

تكون النفقة العمومية في شكل مبلغ نقدي حيث تقوم الدولة بدورها في الإنفاق الحكومي باستخدام مبلغ نقدي ثمنا لما تحتاجه من منتجات، سلع وخدمات، من أجل تسيير المرافق العمومية وثمنا لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشاريع الاستثمارية ولمنح المساعدات والإعانات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها

مما لا شك فيه أن استخدام الدولة للنقود هو أمر طبيعي ويتماشى مع الوضع القائم في ظل اقتصاد نقدي، ومن ثم تصبح النقود هي وسيلة الدول للإنفاق شأنها في ذلك شأن الأفراد.

وبالرغم من أن النفقات العمومية قد ظلت لفترة طويلة من الزمن تتم في صورة عينية،كقيام الدولة بمصادرة جزء من ممتلكات الأفراد،أو الاستلاء جبراً على ما تحتاجه من أموال ومنتجات دون تعويض أصحا بها تعويضا عادلا، إلا أن هذا الوضع قد زال بعد انتهاء مرحلة اقتصاد المقايضة بالتبادل العيني.

ويعتبر الإنفاق النقدي من بين أفضل طرق النفقات العمومية التي تقوم بها الدولة وهذا راجع لعدة أسباب يمكن أن نوجزها فيما يلي:

- إن استعمال الدولة للنقود في عملية الإنفاق يسهل ما يتطلبه النظام المالي الحديث من ترسيخ مبدأ الرقابة بصورها المتعددة على النفقات العمومية ضمانا لحسن استخدامها وفقا للأحكام والقواعد التي تحقق حاجات الأفراد العامة.
- إن انتشار مبادئ الديمقراطية أدى إلى عدم إكراه الأفراد على تأدية أعمالهم بدون أجر لتعارض ذلك مع حرية الإنسان وكرامته.

---

[1] كريم بودخدع،**أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر** ، 2001- 2009رسالة ماجستير في النقود والمالية، جامعة دالي إبراهيم الجزائر، 2010، ص 30.

[2] محمد عباس محرزي، **اقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ، 2003، ص 68.

[3] عبد الهادي النجار، "اقتصاديات النشاط الحكومي" ذات السلاسل،الكويت، 1982، ص 57.

- إن الإنفاق العيني يثير العديد من الإشكالات الإدارية والتنظيمية ويؤدي إلى سوء في التدقيق، وقد يؤدي الانحياز إلى بعض الأفراد وإعطائهم مزايا عينية دون غيرهم.

3 ـ مصادر الإنفاق الحكومي

لا يمكننا أن نعتبر المبالغ النقدية التي تنفق لأداء خدمة معينة من باب النفقة العمومية، إلا إذا صدرت من شخص عا م. ويقصد بالأشخاص العامة، الدولة وأقسامها السياسية وجماعا ت المحلية بما في ذلك الهيئات والمؤسسات العمومية ذات الشخصية المعنوية، والولايات المتحدة في الدول الاتحادية، أو قد تكون أشخاص عامة محلية كمجالس المحافظات والمدن والقرى في الدول الموحدة[4].

4 ـ أهداف الإنفاق الحكومي:

هو إشباع حاجة العامة أي تحقيق الصالح العام للمجتمع، حيث يستفيد أفرادالمجتمع بصورة عامة من تلك الخدمة التي تقدمها الحكومة وذلك لأن الأموال التي تغطي هذه النفقات العامة تمت جبايتها من الأفراد ويعتبر مفهوم الحاجة العامة أمرا نسبيا يختلف من مجتمع لآخر حسب التطور الحضاري والاجتماعي والثقافي لكل مجتمع ولهذا تركت هذه الأمور للمجالس النيابية التيتمثل الشعب لتحرير الحاجات العامة للشعوب من أجل عدم إساءة استعمال النفقات العامة والمحافظة على المال العام[5]

المطلب الثاني: تقسيمات الإنفاق العام

تستند تقسيمات الإنفاق الحكومي إلى عدة معايير محددة، وعليه سيتم التطرق في هذا المطلب إلى التقسيمات العلمية للنفقات العمومية.

1 ـ التقسيمات العلمية (الاقتصادية) للنفقات العمومية:

يعتمد التقسيم الاقتصادي للنفقات العمومية على ثلاث معايير رئيسيةوهي :

1 ـ 1 ـ معيار الدورية (التكرار):استنادا إلى معيار الدورية يمكن التميز بين نوعين من النفقات العمومية:

- **النفقات العامة الدورية:**وهي تلك النفقات التي تتميز بالتكرار ويطغى عليها طابع الدوام، وتندرج في تسيير المرافق الأساسية للدولة كالأمن والتعليم كما تعرف كذلك بالنفقات العادية أو الجارية.
- **النفقات العامة غير الدورية :** والمقصود بها تلك النفقات التي لا تتكرر بصفة دورية، كما أ نها قد تظهر في أوقات غير منتظرة (كالكوارث الطبيعية والحروب) مما يصعب التوقع بحجمها إذن، إنها غالبا ما تمول من إيرادات غير عادية كالاقتراض.

1 ـ 2 ـ معيار الأثر على الناتج الوطني وحجمه:

يمكن التميز وفق هذا المعيار بين نوعين من النفقات الحقيقية والغير حقيقية (التحويلية)

---

[4] سمير بن عباس، **دراسة قياسية الأثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة ، 1970-2009**، رسالة ماجستير، تخصص نمذجة اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011/ 2012، ص 34.

[5] محمود حسين الوادي-زكريا أحمد عزام، **مبادئ المالية العامة**، دار المسيرة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص 121-122.

- **النفقات الحقيقية:** ترمي إلى زيادة الإنتاج الوطني أي تمثل مقابل ما تدفعه السلطات العمومية حتى تحصل على عناصر الإنتاج الأساسية أو توفر خدمات وسلع ضرورية لسير مصالحها، وعليه فإنها تعتبر نفقات منتجة تزيد من الدخل القومي للدولة.
- **النفقات غير الحقيقية:** إذ أنها لا تزيد في الإنتاج الوطني وتقتصر على إعادة توزيع الدخل الوطني بين طبقات المجتمع عن طريق ما يعرف بالتحويلات الاجتماعية كأنظمة الحماية الاجتماعية والمعاشات.

1 3 -معيار الوظيفة التي تؤديها النفقات العامة:

يمكن تقسيم النفقة العامة تبعا للغرض الذي تؤديه، أي تبعا لآثارها العائدة على المجتمع وخاصة الاقتصادية منها، فوفق هذا المعيار يتم تقسيم النفقات العامة إلى:

- **النفقات الإدارية:** هي تلك النفقات اللازمة لتسيير الشؤون الإدارية كأجور المستخدمين.
- **النفقات الاجتماعية:** الرامية أساسا لتحقيق التنمية والتكافل الاجتماعي.
- **النفقات الاقتصادية:** تمثل النفقات الضرورية لتقوية النسيج الصناعي، دفع الاستثمار وتمتين البنى التحتية

1 4 -معيار الشمولية

كما يمكن تقسيم النفقات العمومية حسب معيار الشمولية إلى:

- **النفقات المركزية أو الوطنية:** هي نفقات ذات طابع وطني تقوم بها الحكومة المركزية وتشمل جميع أفراد الدولة الواحدة كنفقات الدفاع، القضاء والأمن.
- **النفقات المحلية:** هي نفقات ذات طابع إقليمي أو محلي تتكفل بها الجماعات المحلية كالبلديات والولايات[6].

المطلب الثالث: قواعد وحدود الإنفاق الحكومي وظاهرة التزايد

سنتطرق فيما يلي لقواعد وحدود الإنفاق الحكومي بالإضافة إلى الأسباب التي تؤدي إلى تزايده.

1 -**قواعد الإنفاق الحكومي**

- **قاعدة المنفعة القصوى:** تعني قاعدة المنفعة القصوى، أن تهدف النفقات إلى أكبر قدر من المنفعة بأقل تكلفة ممكنة، أو تحقيق أكبر رفاهية لأكبر عدد ممكن من الأفراد المجتمع. إن فكرة المنفعة بالنسبة لإنفاق الدولة، لا يقتصر على زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع، كذلك يتطلب تحقيق هذه القاعدة أن توجه الدولة نفقاتها إلى إشباع الحاجات العامة، الأمر الذي يقتضي دراسة متطلبات الاقتصاد والمجتمع، ومقدار الحاجة إلى مختلف المشاريع، مراعين في ذلك ما يضيفه المشروع إلى كل من الدخل القومي والتشغيل والطاقة الإنتاجية.
- **قاعدة الاقتصاد والتدبير:**

تعني هذه القاعدة أن تتجنب الدولة والسلطات العامة التبذير والإسراف في الإنفاق فيما لا مبرر ولا نفع له، وكذلك الابتعاد عن الشح والتقتير،أي لاقتصاد في الإنفاق وحسن التدبير، وحتى يتم تطبيق هذه القاعدة، يتطلب الأمر أن يتوافر

---

[6] زكاري محمد، **دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال ، 1970-2012**، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد كمي، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2014/2013، ص 7-9.

لدى الدولة رقابة مالية حازمة ، كما يقف خلفها رأي عام يقظ ساهر على مصلحته العامة، إلى جانب جهاز إداري عالي الكفاءة يشعر بمهمته وحدودها في التنفيذ السليم إلى جانب تضافر جهود الرقابة الإدارية والتشريعية وتعاونها لتقوم بدور فعال في الكشف عن أوجه الإسراف والتبذير، وفرض العقاب اللازم على المخالفين[7].

2 حدود الإنفاق الحكومي

تمثل النفقات مبالغ من الناتج المحلي الخام تقتطعها الدولة لتقوم بإنفاقها لإشباع الحاجات العامة، ومثلما أن الأمر مطروح بخصوص المدى الذي يمكن الوصول إليه في اقتطاع الضرائب، نجد نفس السؤال بخصوص المدى الذي يمكن بلوغه بخصوص الإنفاق العام.

وهناك من يعتقد أن نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الخام يجب أن تتراوح بين5–25 بالمائة. إلا أن مثل هذا الرأي لا يمكن إثباته بالقواعد التحليلية ولا الاختبارات الميدانية، ذلك أن حجم الإنفاق العام يتوقف على مجموعة من العوامل التي لا تبقى ثابتة بالنسبة للدولة الواحدة، وتختلف من دولة إلى أخرى [8]، وأهم هذه العوامل: دور الدولة، المقدرة المالية ومستوى النشاط الاقتصادي[9].

3 ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي:

وتبين هذا من خلال الدراسة التي أجراها الألماني" أدولف فاجنر" بخصوص تطور الإنفاق العام في الدول الأوروبية خلال القرن التاسع عشر، حيث صاغ القانون الاقتصادي (قانون فاجنر)، والذي يشير إلى أنه : "كلما حقق معدل معين من النمو الاقتصادي، فإن ذلك يستتبع باتساع نشاط الدولة (نامية أو متقدمة)، ومن ثم زيادة الإنفاق العام بنسبة أكبر من نسبة زيادة متوسط نصيب الفرد في الناتج القومي"، وقد لوحظ أن ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي ترجع إلى ما يلي[10]:

3-1-الأسباب الظاهرية لتزايد الإنفاق العام

ان الزيادة الظاهرية في الإنفاق العام هي النفقات التي لا تنتج عنها زيادة في المنفعة الحقيقية ،أي زيادة في نصيب الفرد من الخدمات التي تقدمها الدولة وتتمثل هذه الأسباب التي تؤدي إلى هذه الزيادة فيما يلي:

- **انخفاض قيمة النقود:**يظهر انخفاض النقود من خلال انخفاض القدرة الشرائية لوحدة النقد من السلع والخدمات والتي تعود إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار ،ولمعالجة هذه الظاهرة تقوم الدولة بزيادة حجم إنفاقها وذلك بهدف التمسك بنفس مستوى خدماتها لإشباع الحاجات العامة .وفي هذه الحالة لا تمل الزيادة النقدية للنفقات زيادة حقيقية.
- **اختلاف طرق المحاسبة الحكومية:**مع إتباع مبدأ الوحدة أو عمومية الميزانية العامة ،أصبحت تجمع نفقات الدولة في ميزانية واحدة بعدما كانت توجه بعض الإيرادات التي كانت تقوم بتحصيلها بعض الإدارات والمصالح لتغطية نفقاتها مباشرة ،ومن ثم لم تكن تعبر عن حقيقة الإيرادات والنفقات في الميزانية العامة للدولة حيث كانت النفقات العامة الواردة في الميزانية غالبا اقل من حقيقتها.
- **التزايد السكاني والتوسع الإقليمي للدولة :** قد يؤدي زيادة مساحة الإقليم أو عدد السكان لدولة ما إلى زيادة ظاهرية في نفقاتها ،حيث يترتب عن هذه الحالة تدخل الدولة عن طريق زيادة إنفاقها بهدف تغطية حاجات هؤلاء الإفراد إلا

---

[7] سمير بن عباس، مرجع سابق، ص 42.

[8] عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2005، ص 179.

[9] محمد عباس محرزي ، مرجع سابق، ص 70.

[10] نوزاد عبد الرحمان –الهيتي منجد عبد اللطيف الخشال، **المدخل الحديث في اقتصاد يات المالية العامة**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 53–56.

أن هذه الزيادة ظاهرية بسبب عدم نشوء زيادة في المنفعة العامة أو الارتفاع في الأعباء العامة على الإفراد دون مقابل فعلي. [11]

3-2- الأسباب الحقيقية لتزايد الإنفاق الحكومي

إن الزيادة الحقيقية للنفقات العمومية في شتى الدول في السنوات الماضية يشير إلى الزيادة المطردة في حجم النفقات التي ترجع إلى أسباب متعددة تختلف باختلاف مستوى التطور في كل دولة .

- **الأسباب الاقتصادية :** إن أهم الأسباب الاقتصادية المفسرة لظاهرة التزايد في النفقات العمومية زيادة الدخل القومي ،والتوسع في المشروعات العامة وعلاج التقلبات التي تطرأ على النشاط الاقتصادي . فزيادة الدخل القومي تسمح للدولة من الزيادة في مقدار ما تقتطعه منه في صور تكاليف أو أعباء عامة من ضرائب و رسوم وغيرها ،وعادة ما تحفز هذه الموارد المتاحة على زيادة النفقات العمومية.
- **الأسباب الاجتماعية**و يرجع ذلك إلى متطلبات سكان المدن واحتياجاتهم اكبر و اعقد من حاجات سكان الريف ،كما أدى انتشار التعليم إلى تعزيز فكرة الوعي الاجتماعي فأصبح الإفراد يتطلبون من الدولة القيام بوظائف جديدة كتأمين الإفراد ضد البطالة و الفقر و المرض والعجز وغيرها مما ينتج عن هذه الإعانات زيادة الإنفاق العام و بصفة خاصة النفقات التحويلية.
- **الأسباب السياسية :** إن انتشار مبادئ الديمقراطية ترتب عنه اهتمام الدولة بحالة الطبقات محدودة الدخل و القيام بالخدمات الضرورية لها ،وكثيرا ما يدفع نظام الحزب الحاكم إلى الإكثار من المشروعات الاجتماعية قصد إرضاء الناخبين والى الإفراط في تعيين الموظفين مكافأة لأنصاره وينجم عن كل هذا كله بطبيعة الحال تزايد في النفقات.
- **الأسباب المالية :** إن سهولة الاقتراض في الوقت الحاضر أدى بالذلة إلى كثرة الالتجاء إلى عقد قروض عامة للحصول على موارد للخزينة العمومية مما يسهم للحكومة في زيادة الإنفاق وخاصة على الشؤون الحربية ، وهذا فضلا عما يترتب على خدمة الدين من دفع إقساطه و فوائده ومن الزيادة في النفقات العمومية.وفي حالة وجود فائض في الإيرادات أو مال احتياطي غير مخصص لهدف معين ،فان ذلك يؤدي إلى إغراء الحكومة بإنفاقه في أوجه غير ضرورية وبذلك تزداد النفقات العمومية.
- **الأسباب الحربية:**لا تقل أهمية عن الأسباب السابقة الذكر بالنظر إلى اتساع نطاق الحروب والاستعداد لها ما يترتب عن ذلك من تزايد الإنفاق لعسكري في الدولة ومن جهة أخرى تزداد هذه النفقات على وجوه معينة بعد انتهاء الحروب كدفع تعويضات وإعانات ومعاشات للضحايا من قدماء المحاربين واسر الشهداء ،فضلا عن إعادة البناء و تعمير ما دمرته الحرب في الجهاز الإنتاجي للاقتصاد القومي .

المطلب الرابع: أهم الآثار الاقتصادية للإنفاق الحكومي[12]

تتعرض النفقات العامةبآثارها على حزمة من المؤشرات الاقتصادية يمكن أن نسوقها في الاتي:

---

[11] د محمد طاقة .د هدى العزاوي ،اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر،عمان 2007،ص 43-44

[12] بهاء الدين طويل، **دور السياسة المالية والنقدية في تحقيق النمو ا لاقتصادي**، أطروحة الدكتوراه، تخصص اقتصاد المالي، جامعة الحاج لخضر ، باتنة، 2016/2015، ص 53-54.

1 -الأثر المباشر للإنفاق العام على الناتج الوطني:

- زيادة القدرة الإنتاجية في شكل إنفاق استثماري، ومنه الزيادة في الإنتاج والناتج الوطني
- إن النفقات الجارية يمكن أن تكون سببا في زيادة إنتاج عناصر الإنتاج من خلال التعليم، الصحة، الثقافة

2 -**الأثر المباشر للإنفاق العام على ا لاستهلاك الوطني:**

عندما تقوم الحكومة وأجهزتها بشراء خدمات استهلاكية (الدفاع،الأمن، التعليم...) وشراء سلع استهلاكية (ملابس، مستلزمات وأدوية ...) فإنها تسهم في زيادة الاستهلاك الوطني.

3 -أثر الإنفاق العام على توزيع الدخل :

وذلك من خلال إجراء تعديلات اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية على التوزيع الأولي فيما يسعىاعادة توزيع الدخل الوطني، أي بين الأفراد بصفتهم مستهلكين، وتتم هذه التعديلات من خلال النفقات التحويلية بين عوامل الإنتاج أو فروع النشاط أو الأقاليم الجغرافية.

4 -أثر الإنفاق العام على معدل النمو الاقتصادي:

حيث يمكن أن يزيد معدل النمو الاقتصادي كلما زاد الإنفاق الاستثماري، جراء الز يادة في التراكم الرأسمالي ومن ثم الاستثمار، والعكس صحيح.

المبحث الثاني: ماهية الناتج المحلي وطرق قياسه

تعددت تعاريف الناتج المحلي الإجمالي وطرق قياسه لذلك سنذكر بعضها خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: تعريف الناتج المحلي الإجمالي وأنواعه

1 تعريف الناتج المحلي الإجمالي

يعرف الناتج المحلي الإجمالي على أنه " مجموعة القيمة النقدية السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما خلال فترة معينة عادة ما تكون سنة"[13].

كما عرف أنه "يمثل قيمة جميع ما ينتج من سلع وخدمات داخل الحدود الجغرافية للبلد من قبل مواطنيالبلد أو الأجانب"[14].

2 أنواع الناتج المحلي الإجمالي

يوجد نوعين من الناتج المحلي الإجمالي

2 1 -**الناتج المحلي الاسمي النقدي:**

هو عبارة عن مجموع حاصل ضرب الكميات المنتجة من السلع والخدمات في ذلك العامبأسعارها في نفس العام.

ويعطى بالعلاقة التالية:

$$PIB_n = Q_a.P_a + Q_b.P_b + Q_c.P_c + ... + Q_n.P_n$$

حيث أن: PIB_n:الناتج المحلي الاسمي ؛ Q : الكميات ؛ P : الأسعار

2 2 -**الناتج الحقيقي:**

يحسب الناتج الحقيقي وفقا لأسعار ثابتة أي وفقا لأسعار السنوات السابقة ويعكس التغير في الكميات فقط،وهو يعتبر أكثر تعبيرا عن رفاهية المجتمع من الناتج القومي النقدي.

ويحسب كمايلي:

$$PIB_r = PIB_n * 100 / PR$$

حيث: PIB_r: الناتج الحقيقي، PR : الرقم القياسي للأسعار

المطلب الثاني: أهمية الناتج المحلي الإجمالي والعوامل المحددة له

1 -أهمية الناتج المحلي الإجمالي

تكمن أهمية الناتج المحلي فيما يلي:

- متابعة التقلبات الاقتصادية (الدورية والغير دورية)، قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل.

---

[13] خالد واصف الوزاني، أحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة السابعة، 2005، ص 107.

[14] نزار سعد الدين العيسى، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2001، ص 170.

- تشخيص واقع الاقتصاد موضوع الدراسة ومقارنته بالاقتصاديات الأخرى من حيث التخلف أو التقدم ومن ناحية تحديد الأداء الاقتصادي للدولة.
- يمكن الاعتماد على التنبؤات الاحتمالية والإسقاطات القياسية لمؤشرات الناتج المحلي الإجمالي
- الناتج المحلي يعتبر مؤشر اقتصادي هام يمكن استخدامه للتحليلات الاقتصادية ووضع الخطط والسياسات التنموية ومعرفة توجهات الاقتصاد الحالية.
- الناتج المحلي بطريقة الإنفاق يمكن من معرفة توجهات الاستهلاك للقطاعات الرئيسية و المستهدفة.
- يمكن استخدام نصيب الفرد من الناتج المحلي كمقياس لمستوى المعيشة بشكل تقريبي.
- الناتج المحلي الإجمالي يلخص النشاطات الاقتصادية التي قام بها المجتمع خلال فترة زمنية غالبا ما تكون سنة.
- الناتج المحلي الإجمالي يلخص ما تحصلت عليه عناصر الإنتاج من عوائد نتيجة مساهمتها في الإنتاج المحلي.

2 –العوامل المحددة لحجم الناتج المحلي الإجمالي:

- الظروف الطبيعية التي لا يستطيع الإنسان السيطرة عليها أو التنبؤ بها مثل الزلازل والظروف الجوية والمناخية المختلفة.
- الاستقرار السياسي للدولة والذي يؤثر على كمية وقيمة ما ينتج من السلع والخدمات، فالحروب مثلا لها أثر مدمر على الناتج القومي الإجمالي من خلال تدمير المصانع.
- كمية ونوعية الموارد الاقتصادية والتي تحدد كمية ونوعية ما ينتج وبالتالي الناتج المحلي الإجمالي.
- علاقة عناصر الإنتاج والبيئة المحيطة، ومدى تطبيق الدولة لمبدأ تقسيم العمل في الإنتاج، والتقدم التكنولوجي.

المطلب الثالث: قياس الناتج المحلي الإجمالي[15]

1 طريقة القيمة المضافة:

يمكن تعريف هذه الطريقة على أنها قيمة الإنتاج النهائي لسلع والخدمات المنتجة في دولة ما مطروحا منها قيمة مستلزمات هذا الإنتاج من السلع الوسيطية والمواد الخام التي اشتريت من مؤسسات أخرى، أي قيمة ما يضيفه القطاع أو المنتج عند إنتاج سلعة معينة من القطاعات الأخرى ومنه هي مجموع القيم المضافة لكل مرحلة إنتاجية في كل القطاع،حيث يتم حساب هذه القيمة كما يلي:

القيمة المضافة = قيمة الإنتاج – قيمة مستلزمات الإنتاج

2 طريقة الدخل:

حسب هذه الطريقة يجب جمع كل الدخول الناتجة عن عملية ظهور الإنتاج الكلي إلى حيز الوجود أي دخول جميع عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة واحدةكما أن عناصر الإنتاج تتكون من أربعة عناصر وهي:الأرض،العمل، رأس المال،والتنظيم،وتحسب طريقة الدخل كما يلي:

---

[15] سحنون فاروق، **قياس اثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر – دراسة حالة الجزائر** ، –رسالة ماجستير، تخصص التقنيات الكمية المطبقةفي التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف ، 2010/2009، ص 82–85.

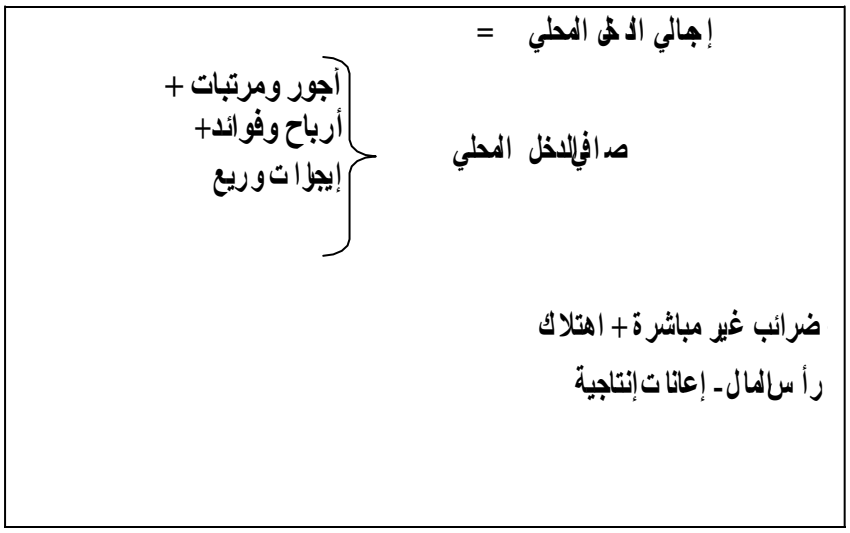

3 طريقة الإنفاق:

تتم هذه الطريقة بجمع المبالغ المنفقة وعلى أساس مستخدمها النهائي سواء كان ذلك استهلاك خاص من قبل أفراد أو عام من قبل الحكومة . أو إنفاقا استثماريا من قبل القطاع التجاري . أو صافي إنفاق القطاع الأجنبي عن طريق الصادرات والواردات. فلو رمزنا للاستهلاك الخاص بالرمز C والاستثماربالرمز Iوالإنفاق الحكومي بالرمز G والصادرات بالرمز X والواردات بالرمز M وإلى الناتج المحلي الإجمالي بالرمز GDP.

حيث: **GDP=C+G+I+(X-M)**

المطلب الرابع: مشاكل وصعوبات قياس الناتج المحلي الإجمالي [16]

- صعوبة حساب القيم لكل الدخول الناتجة عن النشاط الاقتصادي مثل خدمات العقار المسكون من مالكه وغير المعلن عنه، خاصة في الدول التي تتصف بضعف الأجهزة المحاسبية الضريبية.
- صعوبة حساب القيم النقدية للناتج الإجمالي من بعض السلع والخدمات، مثل المنتجات التي لا تدخل في نطاق التبادل النقدي في السوق كالمنتجات التي يستهلكها منتجوها، وخدمات ربة المنزل في البيت أو خدمات الطبيب لأهل منزله أو خدمة الكهربائي والسباك والنجار وبالتالي تظهر قيمة الناتج المحلي الإجمالي أقل من القيمة الحقيقية.
- صعوبة تقدير حجم المخزون السلعي، وأيضا صعوبة تقدير إهتلاك رأس المال لكل عنصر إنتاجي.
- مشكلة التغير المستمر في هياكل الأسعار العامة، والأسعار القياسية حيث تؤثر بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي بشقيه الاسمي والحقيقي.
- مشكلة اختلاف قيم العملات بين الدول ووجود أكثر من سعر للعملة الوطنية (رسمي وحقيقي) مما يجعل المقارنة بين الدخول القومية غير دقيقة.

[16]- مهند بن عبد الملك، د.أجمد بن بكر البكر. الناتج المحلي الإجمالي، مؤسسة النقد العربي، السعودية. فبراير 2016، ص29.

- الأنشطة غير النظامية أو المسمى اقتصاديا باقتصاد الظل، لا يحتسب في الناتج المحلي الإجمالي حيث تتمتع تلك النشاطات بالدفع النقدي أو المقايضة بهدف التهرب من رقابة الدولة وبالتالي عدم احتسابها.
- الآثار السلبية التي تسببها بعض المصانع أو المنتجات لا تنعكس على الناتج المحلي الإجمالي.

خاتمة الفصل:

تطور دور النفقات العامة مع تطور وازد ياد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية فالفكر التقليدي ينادي بحيادها وحصرها في أضيق الحدود تحت شعار أحسن النفقات أضيقها، إلا انه من الصعب تحقيق حياد النفقات العامة نظرا لما تستوجبه الظروف كالأزمات من تدخل الدولة لحلها أو، تحقيق أهداف نمو الناتج الوطني.

لقد قامت الدراسة من خلال هذا الفصل بإعطاء صورة واضحة عن دور الدولة في الحياة الاقتصادية، وملخص لأهم المفاهيم النظرية التي تأخذ بعين الاعتبار تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

من خلال هذا الفصل يظهر أن الإنفاق الحكومي أداة فعالة في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية و بالخصوص السياسة المالية ومعالجة الاختلالات الناتجة عن الدورة الاقتصادية. ويعتبر الإنفاق الحكومي المحور الذي يستند عليه تحليل وتحديد مستويات الطلب الكلي في الاقتصاد، فهو العامل الأكثر تأثيرا في تحديد اتجاهات الاقتصاد الوطني من خلال مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي الذي يعد هو الآخر من أهم مؤشرات قياس تطور النشاط الاقتصادي.

الفصل الثاني : تحليل و قياس العلاقة بين الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر 1990-2018 دراسة حالة

تمهيد:

نسعى من خلال هذا الفصل الثاني إلى تحليل المتغيرات وأدوات الدراسة لقياس العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي بأدوات قياسية بسيطة وهذا بالاعتماد على بيانات سنوية من سنة 1990 إلى غاية 2018 والخاصة بحالة الجزائر.

بالنظر إلى العلاقة الترابطية بين متغيرات الدراسة كما ظهرت في الدراسات السابقة، فقد وجب استخدام الأساليب القياسية والاحصائية كأختبار القدرة التفسيرية للنموذج واختبار معنوية المعالم اضافة الى مجموعة اخرى من الاختبارات.

وإذا أردنا توضيح علاقة المدى الطويل لابد من إجراء اختبار الاستقرارية لأنه باستخدام سلاسل زمنية غير مستقرة قد يعطينا نتائج زائفة.

وعليه نتجه في هذا الفصل إلى تقديم وتحليل متغيرات وأدوات الدراسة وذلك من خلال المبحث الأول حيث نتطرق فيه الى دراسة تحليلية لتطور حجم الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي ، أما المبحث الثاني فيستعرض النموذج القياسي المفسر للعلاقة بين المتغيرين اضافة الى نتائج الدراسة .

المبحث الأول: تقديم وتحليل متغيرات وأدوات الدراسة

سيتم من خلال ما يلي تحليل المؤشرات الاقتصادية المستعملة كمتغيرات في نموذج بالاعتماد على الأسلوب التحليلي الوصفي على مدى فترة (1990-2018) ثم عرض أدوات الدراسة.

المطلب الأول :تطور الإنفاق العام في الجزائر (1990-2018)

1 -تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر :

تعطينا القراءة الأولية لجدول تطور النفقات العامة في الجزائر (الجدول رقم 01) خلال فترة الدراسة نمو الإنفاق العام وارتفاع معدلاته، وهو ما يمكننا من أن نطلق عليه بالسياسة التوسعية، ويرتبط نمو الإنفاق العام وتصاعد معدلاته ارتباطا وثيقا بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدتها الجزائر خلال هذه الفترة وبالتوسع الظاهر في الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية، بالإضافة إلى التوسع في الإنفاق الاستثمار لتمويل المشاريع الاقتصادية ذات المنفعة العامة (مشاريع خطط التنمية).

جدول رقم 01: النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة : 1990-2018 **الوحدة: مليار دينار جزائري**

السنة	النفقات العامة	السنة	النفقات العامة
1990	136,5	2005	2052
1991	212,1	2006	2453
1992	420,131	2007	3092,7
1993	476,627	2008	4175,7
1994	566,329	2009	4246,3
1995	759,617	2010	4466.90
1996	724,609	2011	5853,4
1997	845,196	2012	7428,7
1998	875,739	2013	6635.620
1999	961,682	2014	7153.04
2000	1178,122	2015	7656.3
2001	1321,028	2016	7984.20
2002	1580,60	2017	7389.3
2003	1752,691	2018	8628.00
2004	1775,3		

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات و بنك الجزائر

شكل 1 تطور الإنفاق العام للفترة 1990-2018

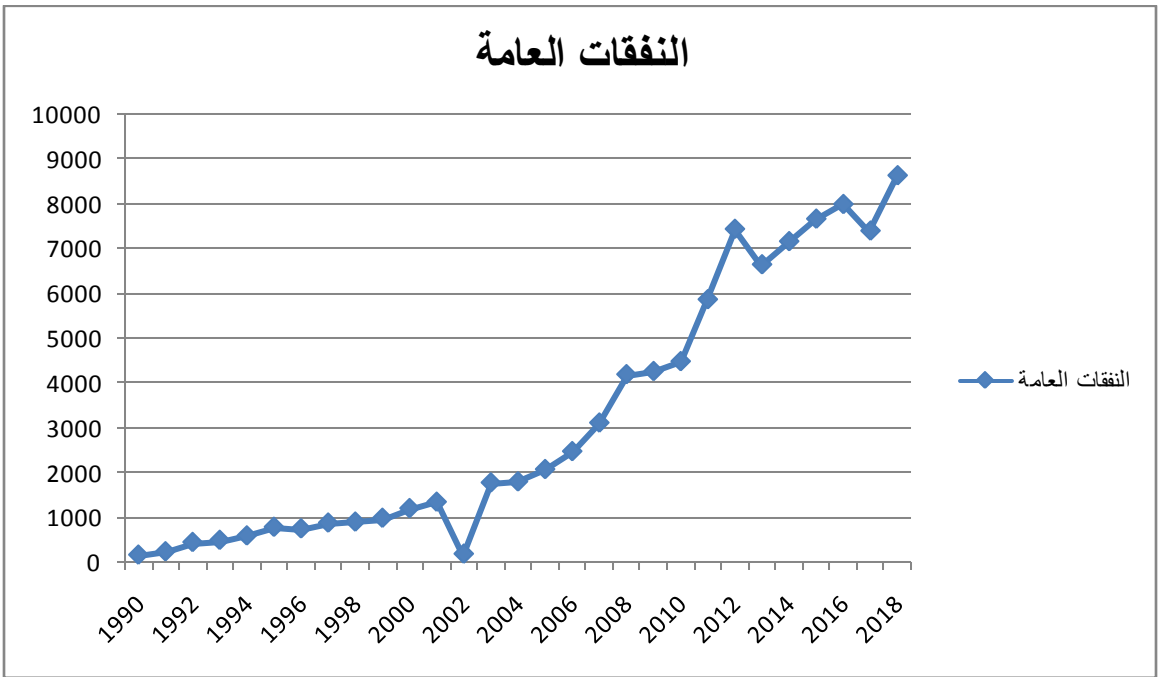

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على احصائيات الجدول رقم 01.

قراءة وتحليل للجدول:

يظهر حجم النفقات العامة في الجزائر لسنة 1990متواضع ويقدر بـ 136,5مليار دج لكن ارتفعت في السنة الموالية إلى 212,1مليار دج، يعد هذه السنة واصلت النفقات العامة مسارها التصاعدÏ لتبلغ سنة 1995ما قيمته 759,617مليار دج، ومع بداية الألفية الثالثة بلغت النفقات العامة1178,122 مليار دج وهذا راجع إلى الارتفاع الذي شهدته أسعار البترول في الأسواق الدولية حيث ارتفع من17,5دولار أمريكي سنة 1999إلى 27,5سنة 2000 وبالتالي ارتفاع عوائد الجبائية البترولية يعتبر عائدا مهم للإيرادات العامة للدولة.

لكن ومع شروع الجزائر في برنامج الإنعاش الاقتصادي ،(2001-2004) ومع أن كل المؤشرات آنذاك كانت توحي باستمرار تزايد سعر النفط الجزائري على الأقل في المتوسط ،إضافة إلى أن احتياطي الصرف المسجل سنة 2000والذي بلغ 11,9مليار دولار، هذا الانفراج المالي سمح للجزائر بمواصلة سياستها الانفاقية التوسعية حيث بلغ حجم النفقات العامة سنة 2004حوالي 1775,3مليار دج .

أما عن الفترة 2005-2009 وهي فترة تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي المسطر من قبل الحكومة الجزائرية، والذي استفاد هو الأخر من تحسن بعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر، حيث بلغ سعر النفط الجزائر يفي الأسواق الدولية 38,4دولار أمركي للبرميل سنة ،2004أما عن احتياطي الصرف فقد قارب 49,1مليار دولار مع نهاية سنة 2004 كل هذا التحسن ساعد الحكومة الجزائرية في التوسع في نفقاتها العامة بحيث سجلت سنة 2005ما قيمته 2052 مليار دج لتصل سنة 2009 إلى 4246,3 مليار دج.

يعد هذه الفترة جاءت فترة تنفيذ البرنامج الخماسي 2010- 2014 في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع المسطرة من قبل الدولة الجزائر ،حيث يعد أضخم برنامج تنموي يطبق في الجزائر منذ الاستقلال بغلاف مالي قدر بحوالي 286مليار دولار أمركي، وكتقييم للنفقات العامة في الجزائر خلال تنفيذ هذا البرنامج، نلاحظ أن النفقات العامة سجلت قفزة نوعية فمن 4466.90 مليار دج سنة 2010 إلى7153.04سنة 2014 بنسبة زيادة بلغت 18,14%وهذا راجع للسياسة التوسعية المنتهجة من قبل الدولة في إطار تنفيذ البرنامج الخماسي، ومع بداية الخماسي (2015- 2019) زاد حجم النفقات العامة حيث بلغ إجمالي الإنفاق العام 7656.3مليار دج ، وهذا رغم بوادر الأزمة التي بدأت تظهر نهاية سنة 2014 من خلال تهاو بأسعار المحروقات ، وهذا راجع إلى رغبة الحكومة في تلبية الطلب الداخل وفي تمويل المشاريع الكبرى والتي قدر

حجمها بـ 26مليار دولار في سنة 2015، إضافة الى الزيادات في الأعباء الاجتماعية كالأجور على سبيل المثال التي مست عمال وموظفي مختلف القطاعات و المؤسسات إلى أن وصلت حجم الإنفاق العام إلى 8628.00 مليار دج سنة 2018.

إذن الإنفاق العام في الجزائر يزداد من سنة إلى أخرى خلال فترة الدراسة بتزايد المتطلبات و الحاجيات وتوسع دور الدولة.

2- تحليل تطور مكونات النفقات العامة في الجزائر

لتحليل تطور مكونات النفقات العامة في الجزائر نستعين بالجدول رقم 02 أدناه الذي يوضح قيم كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز خلال الفترة (1990-2018) إضافة إلى نسبتهما إلى النفقات الإجمالية.

جدول رقم(02) مكونات النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2018-1990) **الوحدة** : مليار دينار جزائري

السنة	نفقات التسيير	% نسبتهاالمئوية إلى النفقات العامة	نفقات التجهيز	% نسبتها المئوية إلى النفقات العامة
1990	88,8	65,05	47,7	34,95
1991	153,8	72,51	58,3	27,49
1992	276,131	65,72	144	34,28
1993	291,417	61,14	185,21	38,86
1994	330,43	58,35	235,899	41,65
1995	473,694	62,36	285,923	37,64
1996	550,59	75,98	174,019	24,02
1997	643,555	76,14	201,641	23,86
1998	663,855	75,81	211,884	24,19
1999	774,695	80,56	186,987	19,44
2000	856,193	72,67	321,929	27,33
2001	963,633	72,95	357,395	27,05
2002	1097,716	70,79	452,93	29,21
2003	1199,042	68,41	553,649	31,59
2004	1156,635	65,15	618,665	34,85
2005	1245,1	60,68	806,9	39,32
2006	1437,9	58,62	1015,1	41,38
2007	1672,6	54,08	1420,1	45,92
2008	1949.22	46,68	2226.48	53,32
2009	2121.45	49,96	2124.85	50,04

2010	2659	48,39	1807.9	51,61
2011	3045.52	52,03	2807.88	47,97
2012	4603,8	61,97	2824,9	38,03
2013	4156.360	62.64	2479.26	37.36
2014	4542.040	63.50	2611	36.50
2015	4617	60.30	3039.3	39.70
2016	4707.30	.58.96	3276.90	41.04
2017	4591.8	62.14	2797.50	37.86
2018	4584.46	53.14	4043.54	46.86

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات و بنك الجزائر.

شكل 2 تطور مكونات الإنفاق العام (نفقات التسيير و التجهيز) للفترة 1990-2018

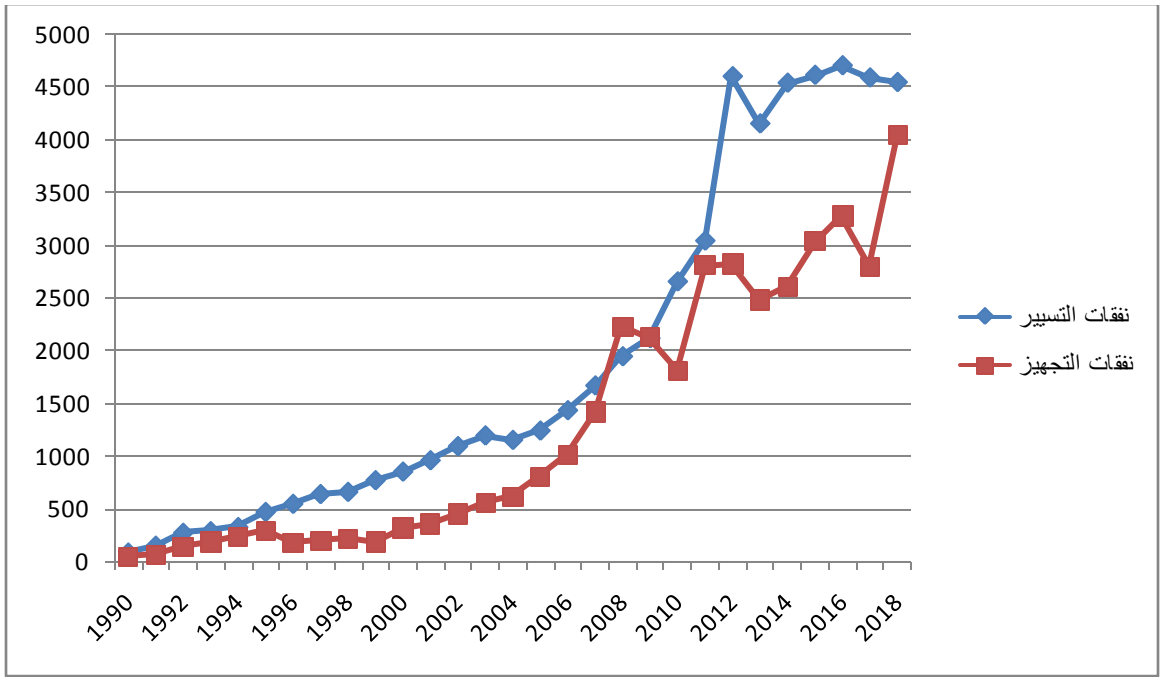

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على إحصائيات الجدول رقم02.

2-1- تحليل تطور نفقات التجهيز

تشكل نفقات التجهيز أهمية خاصة وبالأخص في ظروف الدول النامية، التي تفتقد إلى الهياكل الأساسية والبنية التحتية والخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية التي تعتبر من المقومات الأساسية لإحداث تنمية اقتصادية جادة، وهو ما يكسب خطط التنمية الاقتصادية الأهمية المطلوبة خاصة في التوسع في الطاقة الإنتاجية للبلاد

لتحليل تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2015 قسمت إلى ثلاث مراحل أساسية وهي :

المرحلة الأولى (1990-2000): بداية بلغت نفقات التجهيز سنة 1990حوالي 47,7مليار دج ومثلت 34,95%من إجمالي النفقات، ففي هذه المرحلة وفي محاولة من الحكومة الجزائرية آنذاك تنشيط النمو الاقتصادي وتشجيع الاستثمار الذي يتطلب توفير تجهيزات البنية التحتية مع إعطاء الأولوية لإتمام البرامج الجارية تضاعفت نفقات التجهيز وبلغت سنة1995ما قيمته 285,429مليار دج. أما خلال الفترة 1996-2000عرفت نفقات التجهيز تذبذبا، فسجلت 174,013مليار دج سنة 1996وهذا نتيجة التدابير السياسية التي اتخذت لخفض الإنفاق وترشيده، غير أنها عادت سنتي 1997و 1998للارتفاع وذلك نتيجة تشجيع الاستثمار وبالأخص القطاعات الحساسة، أما عن سنة 1999سجلت نفقات التجهيز انخفاضا مقارنة

بسنتي 1997و 1998ويرجع ذلك إلى الإجراءات الحذرة التي اتخذت نتيجة التقلبات التي شهدتها سوق لنفط الدولية خلال سنة 1998والثلاثي الأول من سنة 1999.

المرحلة الثانية 2001-2004: نلاحظ أن نفقات التجهيز بدأت في الارتفاع مرة أخر ،بحيث بلغت سنة 2001حوالي 357,395مليار دج بنسبة 27,05%من إجمالي النفقات العامة ثم انتقلت إلى 618,665 مليار دج مع نهاية سنة ،2004 ويرجع هذا النمو المتسارع في نفقات التجهيز خلال هذه الفترة إلى تنفيذ مشاريع المنشات القاعدية، والمشاريع الأخرى التي تمت مباشرتها في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي.

المرحلة الثالثة :(2005-2018) هي الأخرى شهدت ارتفاع في المبالغ المخصصة لنفقات التجهيز وهي الفترة التي طبقت فيها أضخم المخططات التنموية في تاريخ الجزائر ، فسجلت نفقات التجهيز سنة 2005 ما قيمته 866,5مليار دج، لتصل إلى مستوى قياسي خلال سنة 2009سنة نهاية الخماسي الثاني وقدرت بحوالي 2597,7مليار دج ، ومع نهاية فترة الدراسة 2015سجلت نفقات التجهيز 3039.3مليار دينار حتى وان كانت انخفضت مقارنة بسنة 2011 والتي سجلت فيمها نفقات التجهيز 3175,1مليار دج على التوالي، على العموم هذه الأرقام المسجلة بالنسبة لنفقات التجهيز خلال هذه الفترة متوقعة ومفهومة لدى الاقتصاديين بالنظر إلى المبالغ الضخمة المخصصة لتمويل كل من البرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج الخماسي (2010-2014)، والشروع في تنفيذ المخطط الخماسي2015-2019

2-2- تحليل تطور نفقات التسيير :

خلال بداية فترة الدراسة 1990 كان الاقتصاد الوطني يختنق من جراء تسديد المديونية التي كانت تستحوذ على حوالي 67%من المداخيل الخارجية، وكانت الموارد المتبقية تتوزع على واردات غير قابلة للتقليصكالأدوية مثلا.

لتحليل تطور النفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة 1990-2018 قسمت إلى ثلاث مراحل أساسية وهي:

المرحلة الأولى : 1990-2000عند تفحصنا لنفقات التسيير خلال هذه الفترة نلاحظ أن هذه النفقات عرفت تفاقما حادا وكان لها الدور الرئيسي في زيادة النفقات العامة، فبعد أن سجلت 88,8مليار دج سنة 1990ارتفعت لتصل إلى 774,695مليار دج سنة 1999بنسبة 80,55%من إجمالي النفقات العامة، ويعود هذا الارتفاع المتتالي لهذا النوع من النفقات لسيطرت الدولة من خلال تحملها للمهام الأساسية المنوطة بها كالتسيير المنتظم للإدارة العمومية المركزية منها والمحلية والتعليم والصحة...الخ .

المرحلة الثانية 2001-2004 :خلال هذه الفترة بقيت نفقات التسيير ذات الدور الرئيسي في زياد الإنفاق العام ولكن عند مستوى أقل من المستوى السائد خلال الفترة السابقة، حيث انخفضت نسبة نفقات التسيير إلى إجمالي النفقات العامة من 80,55%إلى 65,15%سنة . و إ ذا ما قارنا بين نفقات التجهيز ونفقات التسيير خلال هذه الفترة نلاحظ أن نفقات التسيير من ناحية الحجم مازالت مرتفعة، وقد نتج هذا النمو أساسا في نفقات التسيير عن الأسباب التالية :

- التسيير العشوائي في نفقات التسيير، تضخم أجور وموظفي الدولة
- النفقات الاجتماعية لا تصل إلى مستحقيها
- ارتفاع الإعانات المقدمة للهيئات.

المرحلة الثالثة 2005-2018 : كما اشرنا سابقا هي الفترة التي شملت البرنامج التكميلي لدعم النمو والبرنامج الخماسي 2010-2014الإضافة إلى الشروع في تطبيق البرنامج الخماسي (2015-2019). حيث في سنته الأولى أي سنة 2005 سارت نفقات التسيير على نحو متصاعد فبعد أن سجلت1245,1مليار دج سنة 2005 ،ارتفعت لتصل إلى 1672,6 سنة 2007.أما عن الفترة 2008-2012 فما يمكن ملاحظته هو المبالغ الكبيرة لنفقات التسيير، حيث نجد أن نسبة هذه الأخيرة

بلغت ما يقارب 46.68% من إجمالي النفقات ووصلت نسبتها إلى 52,02%سنة 2011 وسجلت ما يقارب 62%من إجمالي النفقات سنة 2012،أما في نهاية الدراسة سنة 2015 فسجلت ما نسبته 60.30%من إجمالي النفقات العامة وبقيت على هذا المنوال إلى غاية نهاية 2018 وهي كلها مبالغ جد معتبرة تدل على المبالغ الكبيرة المرصودة لمثل هذا النوع من النفقات، والأمر الذي ساهم في ارتفاعها يرجع إلى الزيادات الكبيرة المرصودة لأجور الموظفين وكبر حجم المرافق العامة الأمر الذي يتطلب مبالغ مالية إضافية قصد تسييرها

المطلب الثاني: تطور الناتج المحلي الإجمالي و معدل النمو

جدول رقم(03) الناتج المحلي الإجمالي و معدل النمو خلال الفترة (2018-1990) **الوحدة** : مليار دينار جزائري

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	**%**معدل النمو	السنة	الناتج المحلي الاجمالي	**%**معدل النمو
1990	554.39	0.8	2005	7561.98	5.9
1991	862.13	-1.2	2006	8501.64	1.7
1992	1074.70	1.8	2007	9352.89	3.4
1993	1189.70	-2.1	2008	11043.70	2.4
1994	1487.40	-0.9	2009	9968.03	1.6
1995	2005.00	3.8	2010	11991.56	3.6
1996	2570.02	4.1	2011	14588.53	2.9
1997	2780.17	1.1	2012	16208.70	3.4
1998	2830.49	5.1	2013	16643.83	2.8
1999	3238.19	3.2	2014	17205.11	3.8
2000	4123.51	3.8	2015	16702.12	3.7
2001	4227.11	3	2016	17406.83	3.2
2002	4522.77	5.6	2017	18906.56	1.3
2003	5252.32	7.2	2018	20189.6	1.4
2004	6149.12	4.3			

المصدر :من اعداد الطالب بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات و البنك الدولي.

1 -تحليل تطور الناتج المحلي الإجمالي

الشكل 3 :تطور الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1990-2018

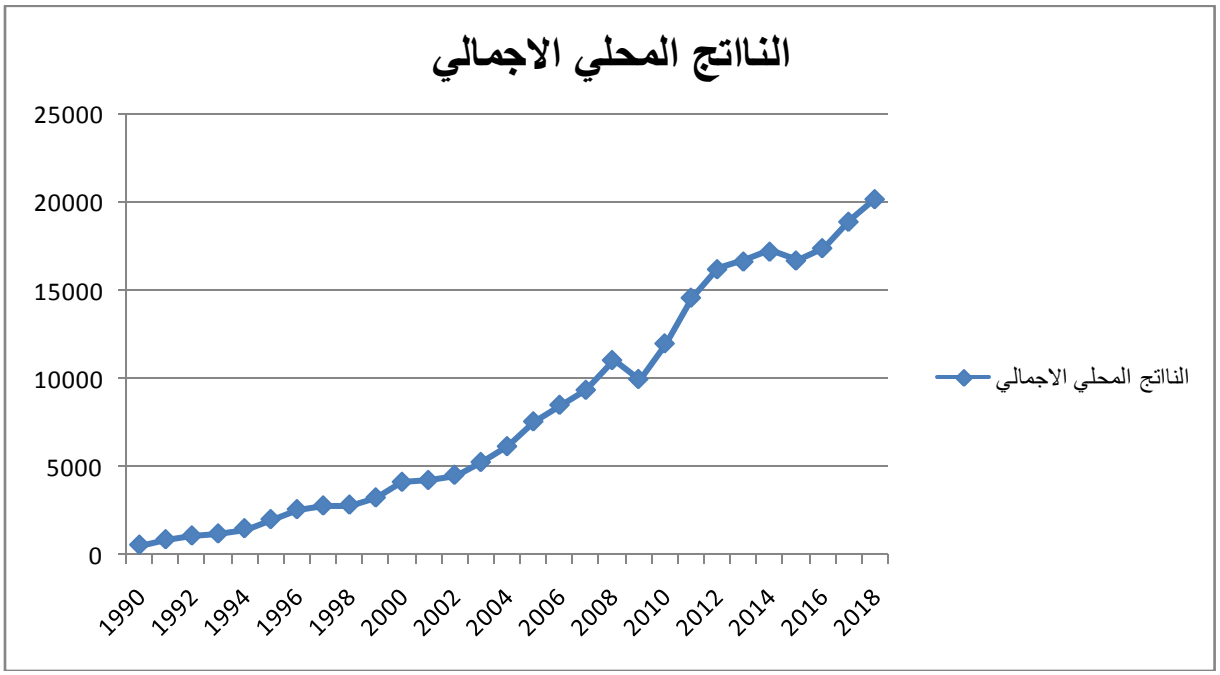

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على إحصائيات جدول رقم 03.

من خلال الشكل رقم 3 نلاحظ ان الناتج المحلي الإجمالي في زايد مستمر باستثناء سنة 2009 و يرجع السبب إلى انخفاض العوائد النفطية نتيجة انخفاض قيمة الصادرات النفطية الناجم عن التراجع الحاد في أسعار النفط خلال منتصف 2008 وبداية 2009 ،وقد شهدت قيمة الناتج المحلي ارتفاع يقارب 18% مقارنة بسنة 2010 حيث بلغ قيمته 14588.53 دج ،وذلك بفضل ارتفاع أسعار النفط وارتفاع كل من الرسوم والضرائب و الخدمات الغير إدارية وهي اكبر فارق ارتفاع محقق خلال فترة الدراسة وعلى العموم فان التحسن المسجل في قيمة الناتج المحلي الإجمالي يكون مرده تزايد صادرات المحروقات والمرتبطة بدورها بأسعار النفط ،وبالتالي فان الاقتصاد الجزائري مرهون ببساطة بتقلباتبأسعار النفط وتقلباته الإجمالية.

2 -تحليل تطور معدل نمو الناتج المحلي

شكل 4: تطور معدل نمو الناتج المحلي للفترة1990-2018

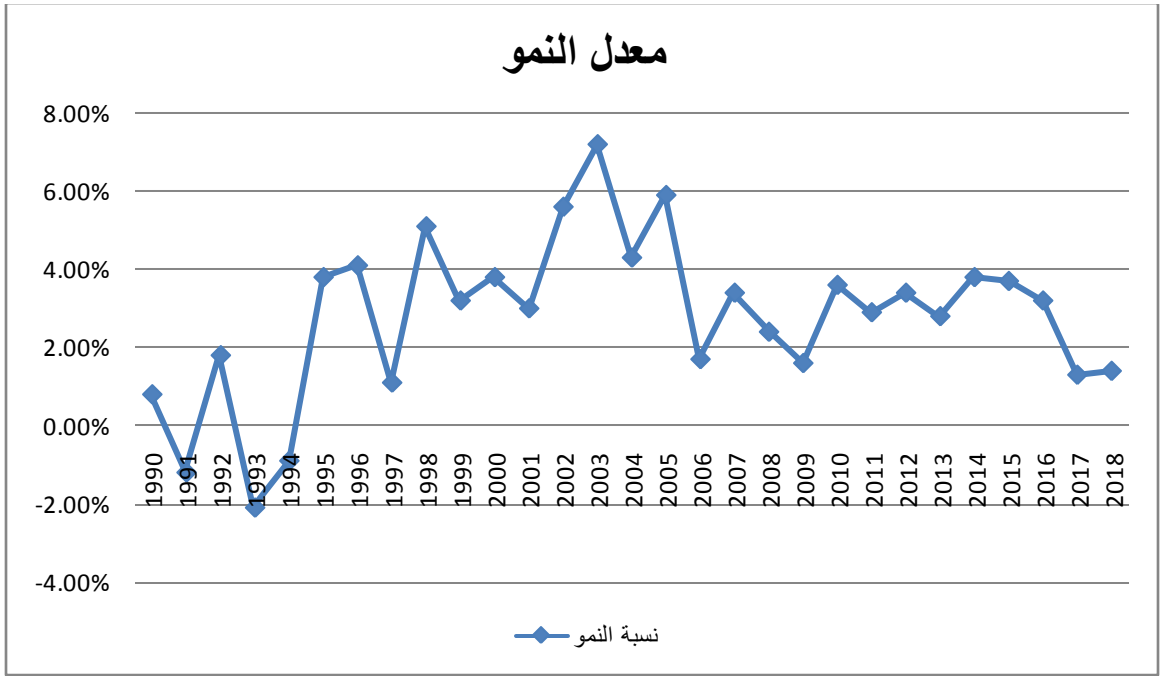

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على إحصائيات جدول رقم03.

سجل معدل النمو للناتج المحلي متوسطا قدره 2.41 %خلال فترة الدراسة حيث تباينت معدلات النمو ففي فترة 1990 الى 1994 سجلت معدلات نمو سلبية يرجع ذلك الى الركود الاقتصادي الذي أصاب الجزائر خلال هذه الفترة نتيجة انهيار أسعار النفط من جهة و وإجراء الجزائر إصلاحات اقتصادية مفروضة من طرف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومشكلة المديونية الخارجية وصعوبة التمويل إضافة الى دخولها في الأزمة الأمنية وبداية تدهور الوضع و الاستقرار الامني في البلاد.

وابتداء من سنة 1995 إلى غاية 2018 بدأت معدلات النمو تعرف تطورا بمعدلات موجبة لكن هذه المعدلات كانت متذبذبة ففي سنة 1995 بلغ معدل النمو 3.8% ليرتفع في سنة 1996 الى 4.1 % وشهدت سنة 2003 أعلى معدل نمو قدر ب 7.2% وذلك بسبب الانتعاش الذي أصاب سوق النفط العالمية نتيجة حرب الخليج ليشهد انخفاض خلال السنتين الأخيرتين 2017 و 2018 نتيجة تدهور أسعار الصرف مقابل الدولار من يوم إلى أخر مما يؤدي إلى تأكل المداخيل وعرض النقود في ازدياد مستمر لإتباع الدولة سياسة اجتماعية بالدرجة الأولى .

المبحث الثاني النموذج القياسي المفسر للعلاقة ما بين النفقات العامة والناتج المحلي الإجمالي:

يعد الإطار النظري للدراسة والتطرق لتحليل تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة(1990-2015) تقف الدراسة في هذه النقطة لتقديم نموذج قياسي للمعادلة المفسرة للعلاقة مابين الناتج الداخلي الخام كمتغيرة تابعة والنفقات العامة كمتغيرة مستقلة.

1 نموذج الدراسة والمتغيرات:

من المعروف أنه في أدبيات الدراسات القياسية تعد دراسة استقرارية السلاسل الزمنية مهمة عبر مرور السنوات، وبما أن المتغيرات التي بين أيدينا عبارة عن سلاسل زمنية تمتد عبر الفترة (1990-2018) فإنه نفترض استقرارية السلاسل الزمنية المتاحة نظرا لحجم العينة.

ولتحديد الشكل العام للنموذج يفترض إيجاد صيغة معينة للعلاقة الموجودة بين المتغيرات التي هي محل الدراسة، ففيما يتعلق بالصياغة الدالية لتقدير العلاقة مابين الناتج المحلي الإجمالي ومركبات النفقات العامة تعتبر الصياغة الخطæة أفضل من الصياغة الخطية اللوغارتمية ، ومع ذلك يؤكد بعض الاقتصاديين أنه لا توجد معايير محددة لاختيار الصياغة الدالية، وتفترض الصياغة الخطية استجابة ثابتة لتغيرات الناتج المحلي الإجمالي نتيجة تغيرات النفقات العامة، والنموذج يأخذ الشكل الرياضي التالي :

حيث:

PIB:الناتج المحلي الإجمالي.

DF:نفقات التسيير

DE:نفقات التجهيز.

$\alpha 0$،$\alpha 1$ ،$\alpha 2$ معالم النموذج

$t\varepsilon$:حد الخطأ.

تم بداية تقدير المعادلة المكونة للنموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، ولاكتشاف سلامة المتغيرات المفسرة للنموذج استخدمنا إحصائية T-Student لاختيار معنوية المعلمات، ومعامل التحديد المصحح لقياس جودة التوفيق وكما تستعمل الدراسة كل من اختبار Klein وFarrar et Glauber لاختيار وجود التعدد الخطي من عدمه، أما لاختيار وجود

الارتباط الذاتي للأخطاء فتستعين الدراسة باختبار Durbin et Watson والذي يسمح من تحديد الارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى.

ولتقدير معالم النموذج أعلاه تمت الاستعانة ببرنامج **Eviews** فكانت النتائج كما يلي:

$$PIB\tau = 1079{,}722 + 2{,}69DF\tau + 1{,}28DE\tau$$
$$(2{,}87) \quad (4\ ,58) \quad (2{,}03)$$
$$\overline{R^2} = 0{,}9$$

يبدو أن الصيغة الدالية للنموذج المقدر كانت موفقة، وما يدعم هذا التوجه هو الإشارة الموجبة لميل كل نفقات التسيير ونفقات التجهيز، حيث ظهرتا على علاقة طردية بالناتج المحلي الإجمالي فزيادة نفقات التسيير بوحدة واحدة مع ثبات المتغيرات الأخرى تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بـ 2,69 وكذلك الأمر بالنسبة لنفقات التجهيز فإذا ارتفعت بوحدة واحدة تؤدي مع ثبات المتغيرات الأخرى تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بـ 1,28وحدة، معناه أنه إذا ارتفعت نفقات التسيير بدينار واحد مع ثبات المتغيرات الأخرى فستؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بـ 2,69دينار جزائري وكذالك نفقات التجهيز إذا ارتفعت بدينار واحد مع ثبات المتغيرات الأخرى فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بـ 1,28دينار جزائري.

أما عن الثابت والذي وصلت قيمته إلى 1079,72فيدل على أنه في حالة انعدام كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز فإن الناتج المحلي الإجمالي سيحقق ما قيمته 1079,72مليار دج، وترجع الدراسة ذلك لعوامل أخرى غير مدرجة في النموذج، وما تجدر الإشارة إليه إلى أن هذه النتائج محققة خلال فترة الدراسة فقط.

2 -التحليل الإحصائي للنموذج:

2-1- اختيار القدرة التفسيرية للنموذج

يشير معامل التحديد إلى التغير الكلي في المتغير التابع، التي يمكن تفسيرها بدلالة المتغيرات المستقلة المدرجةبالنموذج. ففي النموذج السابق نلاحظ أن المتغيرات المستقلة تفسر المتغير التابعبشكل جيد بالنظر إلى معامل التحديد المصحح $\overline{R^2} = 0{,}9352$ و تدل هذه القيمة على أن المتغير التابع مفسر من قبل المتغيرات المستقلة بنسبة93,52%.

2-2- معنوية المعالم Test de Student

من خلال عملية التقدير يتضح أن القيمة المحسوبة بـ $Tc = 2{,}87$ (القيمة المطلقة) أكبر من القيمة المجدولة $T\tau = 2{,}08$ عند مستوى معنوية 5% و عليه نقبل الفرضية البديلة أي أن الثابت معنوي يختلف عن الصفر، ونلاحظ أيضا أن القيمة المحسوبة لكل من المتغيرتين المفسرتين DFو DEأكبر من القيمة المجدولة، مما يعني قبول الفرضية البديلة H_1أي أن هذه المعالم معنوية تختلف عن الصفر، إذن المتغيرات المدرجة في النموذج تؤثر في الناتج المحلي الإجمالي

2-3- اختبار المعنوية الكلية Test de Fisher :

بما أن القيمة المحسوبة لاختبار(Fisher) F_c= 168,094 أكبر من القيمة المجدولة لنفس الاختبار F_t= 3,47 مما بعني قبول الفرضية البديلة (يوجد على الأقل معامل واحد غير معدوم.)

2-4- اختبار بعض فرضيات النموذج المتعدد:

2-4-1 التعدد الخطي: تعتبر مشكلة التعدد الخطي من بين المشاكل المؤثرة سلبا على جودة النموذج المتعدد، حيث إنها مرتبطة بإحدى الفرضيات الأساسية لطريقة MCO (عدم وجود ارتباط بين المتغيرات المستقلة) لهذا ستحاول الدراسة الكشف عن التعدد الخطي في النموذج المقترحبمساعدة أهم اختبارين هما اختبار(Klein) واختبار (Farrar et Glauber)

2-4-1-1- اختبار بـKlein: يشير هذا الأخير إلى أن التعدد الخطي بمثل مشكلة إذا تحقق الشرط التالي $R_y^2<r^2_{ixj}$ وعليه فإن مشكلة التعدد الخطي تظهر لما يكون معامل التحديد الكلي لمعادلة لانحدار أقل من مربع معامل الارتباط البسط ببين أي متغيرتين مستقلتين. من النموذج القياسي المقدر لدينا$r^2_{(DFt)(DFt)}$

بما أن معامل الارتباط البسط بالممثل للمتغيرات المفسرة في النموذج أقل من معامل التحديد، يدل هذا على عدم وجود تعدد خطي في معادلة الانحدار.

2-4-1-2- اختبار Farrar et Glauber: يستدعي هذا الاختبار المرور بالمراحل التالية:

- حساب محدد مصفوفة الارتباطات: مصفوفة الارتباطات يرمز لها بالرمزD

محدد المصفوفة D يساوي 0,12657

- اختبار X^2 تحت الفرضيات التالية:

$H_0: \mathrm{D} = 1$ و هي فرضية العدم و تشير إلى أن السلاسل متعامدة

$H_0: \mathrm{D} < 1$ و هي الفرضية البديلة و تشير إلى أن السلاسل مرتبطة

قيمة X^2 المحسوبة تساوي إلى $(X^2)^* = 47.88$

بمقارنة القيمة المحسوبة $(X^2)^*$ القيمة المجدولة X^2 بدرجة حرية$1/2k(k-1)$ مستوى معنوية5% اتضح أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة) (837) مما يعني رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود مشكلة التعدد الخطي، و القبول بالفرضية البديلة بوجود مشكلة التعدد الخطي.

2-4-2- الارتباط الذاتي للأخطاء :بالاعتماد على اختبار ، Durbin et Watsonستحاول الدراسة الكشف عن الارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى، أظهرت نتائج التقدير أن DW=0.4939 ومن جدول D-Wوحسب عدد مشاهدات n=23 وعدد المتغيرات المستقلة 2لمستوى معنوية 5%نلاحظ أن قيمة D-Wالمجدولة هي كالتالي:

القيمة الدنيا ، d_1=1,17القيمة العليا ، d_2=1,54 ومنه القيمة (4-d2=2,46) والقيمة (4-d1=2,38)

من هذه النتائج يتضح أن قيمة D-Wالمحسوبة (0.49 39) تقع ضمن المجال ($0.d_1$) و هذا يعني أن أخطاء النموذج المقدر مرتبطة فيما بينها من الدرجة الأولى، و نوع الارتباط الذاتي للأخطاء موجب بعد التأكد من أن الأخطاء الناتجة عن عملية التقدير مرتبطة، فإن ذلك يستدعي تصحيح النموذجباستعمال طريقة المربعات الصغرى المعممة (MCG)

بالاعتماد على برنامج Eviews ظهرت نتائج تقدير النموذج باستعمالMCG كما يلي:

Dpib = 2035,394 +2,12Ddf +1,41Dde

(2,22) (4,87) (2,55)

خاتمة الفصل:

من خلال النتائج أعلاه يتضح أن النموذج القياسي المقترح قد استوفىكل الشروط الإحصائية بداية بمعنوية معالم النموذج وصولا إلى تفادي مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء، وعليه فالنموذج الذي يعكس العلاقة مابين نفقات التسيير ونفقات التجهيز كمتغيرات مستقلة والناتج الداخلي الخام كمتغيرة تابعة هو النموذج الأخير.

خاتمة:

تعتبر الجزائر من بين الدول التي سخرت أغلفة مالية هامة وضخمة في ظل سياسة التوسع في النفقات العامة وهذا من جهة كان كضرورة ملحة فرضتها الأوضاع السائدة في تلك الفترة كتدهور قيمة الدينار الجزائري ،حيث خلال العديد من السنوات لم تتوقف قيمة العملة عن التدهور و الانزلاق ، ومن جهة أخرى لتحقيق نمو اقتصادي بمعدل مقبول و ذلك من خلال الإمكانيات البشرية و المالية المسخرة وتجلى ذلك في المخططات و البرامج الضخمة المطبقة ، ولان النمو الاقتصادي في الدول النامية يتحقق من خلال قدرة الدولة على توزيع نفقاتها على مختلف القطاعات لكي تزيد من إنتاجها وبالتالي زيادة الناتج الداخلي الخام ، وذلك لان النفقات العامة تؤثر بشكل كبير على تكوين رأس المال و الإنتاج والاستهلاك و الادخار وكذا نمط توزيع الاستثمارات ، إلا أن الواقع يبين أن الجزائر و لحد الآن لم تصل إلى مستويات وصلت إليها دول أخرى في ظرف قصير مثل دول جنوب آسيا رغم أنها لا تتوفر على إمكانيات الجزائر لأنها مازالت تعتمد على المحروقات أي أن اقتصاد الجزائر ريعي استهلاكي ، و عليه الجزائر لا تملك سياسة مالية فعالة وقوية مبنية على تنوع الإيرادات و ترشيد النفقات و إنما هي سياسة الإنفاق العام مدعومة بقطاع المحروقات.

نتائج اختبار الفرضيات:

بعد اقتراح النموذج القياسي لتفسير طبيعة العلاقة بين النفقات العامة و الناتج المحلي الإجمالي للجزائر ومن خلال بيانات الفترة1990-2018 تبين وجود أثر إيجابي من جراء التوسع في الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي للجزائر حيث أثرت نفقات التسيير ونفقات التجهيز على الناتج المحلي الإجمالي وفق علاقة طردية، حيث أشارت الدراسة إلى أن الارتفاع في نفقات التسيير ونفقات التجهيز بوحدة واحدة سيؤدي إلى الارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي بـ 2,12و 1,41وحدة على التوالي، وعليه أثبتت الدراسة صحة الفرضية المطروحة في بداية الدراسة.

نتائج الدراسة

على ضوء الإشكالية المطروحة ومن خلال الدراسة القياسية المقترحة أمكن الوصول إلى:

- تطورت النفقات العامة وفقا للاتجاهات الحديثة لتصبح بذلك أحد أهم أدوات السياسة المالية، ولا يوجد حد معين لتدخل الدولة في النشاط الاقتصاد يمن خلال النفقات العامة، وذلك بسبب اختلاف ظروف وخصائص كل بلد سواء من ناحية النظام الاقتصاد المتبع أو من ناحية الوضع الاقتصادي السائد .

-ارتبطت السياسة التوسعية في النفقات العامة بالنسبة للجزائر ارتباطا وثيقا بعوامل خارجية، الارتفاع في الإيرادات الجبائية الناتجة عن التحسن المسجل في أسعار النفط في الأسواق العالمية منذ بداية الألفية الثالثة.

-أشارت الدراسة القياسية المقترحة إلى أن النموذج الأول المقترح لا يمكن الاعتماد علية كون أن احد أهم فرضيات طريقة المربعات الصغرى العادية غير محققة وذلك بظهور مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء في النموذج المقدر، وعليه فالنموذج الأنسب لتوضيح العلاقة ما بين الناتج المحلي الإجمالي ونفقات التسيير ونفقات التجهيز هو النموذج المصحح عن طريق طريقة المربعات الصغرى المعممة (MCG) خلال الفترة 1990-2018.

-أثر الإنفاق العام بشكل إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي حسب الدراسة القياسية المقترحة.

التوصيات والمقترحات

بناء على ما تطرقنا عليه في دراستنا وكذلك ما توصلنا عليه من نتائج ومن أجل الرقي بجانب النفقات العامة و بالاعتماد على أهم الطرق والأساليب القياسية التي سقناها من خلال البحث ار تينا تقديم بعض التوصيات والمقترحات على النحو التالي:

- ضرورة إعطاء الأهمية الكافية للدراسات القياسية بما يخص الإنفاق الحكومي الذي من شأنه أن يكون أرضية خصبة لاتخاذ القرارات المستقبلية.
- العمل على التحكم في سياسة الإنفاق الحكومي بما يكفل من تحقيق الأهداف المرجوة منها "عادة توجيهها نحو القطاعات المنتجة قصد تنشيط جانب العرض.
- الاهتمام أكثر با لمعطيات الكلية والحرص على تطوير الجهاز الإحصائي للحصول على معطيات قريبة من الواقع،تستخدم في الدراسات القياسية لتسطير السياسات الصحيحة والرشيدة

آفاق الدراسة:

لكي لا يعتقد الطالب أنه قد ألم بالموضوع وأحاط به، فلا شك أن هناك كثير من النقائص التي يحتويها هذا الموضوع سواءاً في جانبه المنهجي أو المعلومات، أضف أن الموضوع لم يتناول دراسة تفصيلية لسياسة الإنفاق الحكومي وعلاقتها بأدوات السياسة الاقتصادية، ولِما آلت إليه دراستنا فقد ارتسمت وتولدت لدى الطالب عدة مواضيع يراها جديرة أن تكون أولى الإشكاليات والاهتمامات للمواضيع والأبحاث القادمة.

- العولمة وأثرها على فعالية سياسة الإنفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي
- سياسة الإنفاق الحكومي وأثره على التنمية الاقتصادية – دراسة مقارنة بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي.
- ما مدى تأثير وباء كورونا 19 على حجم الإنفاق العام و الناتج المحلي الاجمالي.

قائمة المراجع:

- **الكتب:**

- **محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ،2003.**
- **محمود حسين الوادي-زكريا أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى2007**
- **عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2005، ص 179.**
- **نوزاد عبد الرحمان –الهيتي منجد عبد اللطيف الخشال، المدخل الحديث في اقتصاد يات المالية العامة، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.**
- **خالد واصف الوزاني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة السابعة، 2005.**
- **نزار سعد الدين العيسى، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2001.**
- عبد الهادي النجار، "اقتصاديات النشاط الحكومي" ذات السلاسل، الكويت،1982.

- **الأطروحات والمذكرات:**

- **كريم بودخدع،أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر ، 2001- 2009رسالة ماجستير في النقود والمالية، جامعة دالي إبراهيم الجزائر، 2010.**
- **سمير بن عباس، دراسة قياسية الأثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة ،-2009 1970، رسالة ماجستير، تخصص نمذجةاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2011/ 2012.**
- **زكاري محمد، دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال ، 1970-2012، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد كمي، جامعة محمد بوقرة، بومرداس2014/2013.**
- **بهاء الدين طويل، دور السياسة المالية والنقدية في تحقيق النمو ا لاقتصادي، أطروحة الدكتوراه، تخصص اقتصاد المالي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2016/2015.**
- **سحنون فاروق، قياس اثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر – دراسة حالة الجزائر ، –رسالة ماجستير، تخصص التقنيات الكمية المطبقةفي التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010/2009.**

- **مواقع الانترنت**

- موقع الديوان الوطني للاحصائيات والبنك الدولي وبنك الجزائر

ملخص:
تندرج هذه الدراسة ضمن سياسات الاقتصاد الكلي، وتهدف إلى تحديد العلاقة بين الانفاق الحكومي و الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018 وذلك باستخدام النموذج القياسي والتحليل الاحصائي حيث ستسمح لنا هذه الدراسة من معرفة الاثر المترتب من جراء التوسع في الانفاق العام،وما مدى تأثيره على حجم الناتج المحلي الاجمالي.
وقد توصلت الدراسة الى وجود علاقة طردية وهناك تأثير ايجابي بين حجم الانفاق العام و الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة 1990-2018.

الكلمات المفتاحية :الانفاق العام، الناتج المحلي الاجمالي، نموذج قياسي.

Summary
This study falls within the framework of macroeconomic policies, and aims to determine the relationship between government spending and GDP in Algeria during the period 1990-2018, using the standard model and statistical analysis, as this study will allow us to know the impact of the expansion of public spending, and to what extent Its impact on the size of the GDP
The study found that there is a positive relationship and there is a positive effect between the size of public spending and gross domestic product during the period 1990-2018

Key words: public spending, GDP, standard model